المالية تتوقع خلو موازنة عام ٢٠١٢ من العجز المالي

خبراء: يطالبون بتوسيع موارد البلاد

□ بغداد / صابرين علي

أكد خبراء اقتصاديون إمكانية سد العجز المتوقع لموازنة العام المقبل ٢٠١٢، من التمويل الخارجي وتعاظم قدرة العراق التصديرية للنفط وتنويع الموارد الداخلية وخلق مصادر دخل جديدة عن طريق تفعيل القطاعات الإنتاجية ، في وقت توقعت وزارة المالية خلو الموازنة المذكورة من العجز .

وكانت وزارة المالية قد ذكرت في بيان سابق لها الأسبوع الحالي أنها تتوقع عدم حدوث عجز مالي في الموازنة العامة للدولة في وقت أكدت رفع الموازنة الاستثمارية مقابل الموازنة التشغيلية .

و قال مستشار البنك المركزي الدكتور مظهر محمد صالح لـ (المدى الاقتصادي) : هناك عنصران للإقراض إما أن تساهم إلى حد ما في سد العجز المتوقع في الموازنة من قبل صندوق النقد الدولي ، حيث يوجود للعراق مبلغ متبق يصل الى مليار ونصف قد يحل جزءا منها ، أو عن طريق الاقراص الداخلي من الأسواق المحلية والمصارف ووجود السيولة العالية بالإضافة إلى أن أسعار النفط اذا ما ارتفعت الى اكثر من ٨٥ دولارا.

وأضاف صالح: أن التحصيل الضريبي للحكومة بالإضافة الى الترشيق من النفقات التشغيلية وتشكيل طاقة تصدير للنفط تسهم في عملية سد عجز الموازنة .

وأكد صالح ضرورة أن يكون هناك تمويل للعجز والاعتماد على العنصر الخارجي وقدرة العراق على التصدير للنفط وتعظيم الموارد الداخلية وتشغيلها بالشكل الامثل الذي يمكّن من عدم وجود أي عجز في الموازنة قبل وقوعها .

وبين صالح ان التحويل مما تبقى من موازنة عام ٢٠١١ الى موازنة ٢٠١٢ يمكن أن تسهم في سد العجز المتوقع مؤكداً ان إضافتها الى إيرادات العام الحالي يمكن تحويلها للمساهمة في تغطية جزء من نفقات العام المقبل .

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي سالم البياتي لـ (المدى الاقتصادي) :إن موضوعة الموازنة والعجز فيها يمكن تغطيته من خلال النفط ودعم الصناعات المحلية والاقتصاد الوطني حيث ان الاستمرار في هذا العجز قد يؤدي الى التأثير المباشر على الاقتصاد العراقي بأكمله .

واضاف البياتي :ان الفائض من اسعار النفط وتقليص بعض النفقات ودعم الاقتصاد الوطني وترتيب اولويات المشاريع الاستثمارية تعد جزءاً من هذه العملية حيث ان هذه الامور يمكن ان تسهم بعدم وقوع اي عجز بالموازنة، مؤكداً على ان الدولة يجب ان تقوم بحساب ايراداتها وطرق تصديرها عند اعداد الموازنة، حيث ان السبب الاساسي في هذا العجز هو عدم وجود سياسة اقتصادية للبلد، بالاضافة الى تأثر العراق بالدول المجاورة التي يمكن ان تضيف من العجز المتوقع .

من جهته، قال الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري لـ (المدى الاقتصادي) :إن المشكلة الاساسية في العجز لا يوجد كشف متكامل للحسابات الختامية حيث ان انعدام وجود الكشف المتكامل عن معرفة الامكانيات المالية للحكومة التي يمكن من خلالها رسم السياسة الاقتصادية الواضحة.

واضاف الصوري : ان العجز الحاصل يرجع الى التضخم بالاضافة الى القروض والالتزامات الخارجية التي تزيد من النفقات حيث يمكن سد العجز الحاصل خلال الفائض من العام الحالي والتقليل من الاموال التي يمكن تزيد من الموازنة سواء كانت من قبل الاستثمارية او النفقات التشغيلية لأنه اذا كانت الاخيرة هي المساهمة في هذا الموضوع فلا داع لوجودها، حيث وصلت النفقات التشغيلية الى ٩٠٪ والاستثمارية الى ٦٠٪ عدا نفقات إقليم كردستان فهي غير مخصصة من ضمنها ولا يعرف الى حد الآن الملامح الحقيقة لهذا العجز .

إلى ذلك، قال عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عبد الحسين عبطان : توجد مؤشرات لحدوث عجز في موازنة العام المقبل ٢٠١٢ ،لافتاً الى وجود طرق معينة يجري من خلالها سد هذا العجز ، عن طريق فروقات انفاقات العام الحالي وتدويرها لسد العجز المالي للعام المقبل٢٠١٢ .

واضاف عبطان : أن الأموال التي لم يتم انفاقها في عام ٢٠١١ يمكن ان تسد جزءا من العجز المتوقع لعام ٢٠١٢،المتمثلة بمخصصات الموازنة الاستثمارية بالاضافة الى الإيرادات من خلال الهواتف النقالة.

وبين عبطان ان إيرادات النفط تعد الإيرادات الوحيدة التي تغطي جميع انفاقات المجالات الاقتصادية والخدمية، مبيناً ان النفط يعد المصدر الوحيد للإيرادات، مؤكداً ان مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة تساهم بنسبة ضئيلة في سد النفقات بالاضافة الى قلة مساهمتها بسد هذا العجز المتوقع .

من جهته، قال الخبير المالي هلال الطعان :ان العجز غير محقق بشكل فعلي لحد الان وهو شفهي، فالموازنة تعتمد على التقديرات السنوية لها .

واضاف الطعان :ان تغطية النفقات المتوقع حصولها تحصل من خلال إيرادات النفط للعام الحالي بالإضافة الى الاعتماد على القروض الميسرة من الخارج بأسعار فائدة قليلة تصل الى ١٪ ،وتعد الأموال الفائضة من العام الحالي أداة يمكن من خلالها سد جزء من هذا العجز .

وتابع الطعان :ان موازنة العراق بعد عام ٢٠٠٣ تميزت بالعجز الواضح، بالإضافة الى التلكؤ الواضح في المشاريع الاستثمارية وتعد هذه الأموال أداة يمكن تحويلها الى العام القادم، وقد تساهم عملية الإقراض من المصارف الداخلية وما يعرف بالإقراض الداخلي، في سد النفقات .

في الواقع الاقتصادي

فائض الإيرادات النفطية

■ عباس الغالبي

لا نعرف منذ أكثر من خمس سنين، إلى أين يتجه الفائض المتحقق من الإيرادات النفطية في ظل الضبابية التي تكتنف الموارد المالية للعراق الذي يتجه الآن الى الخروج من طائلة سطوة مجلس الامن

،والقرار ذي الرقم ١٨٣٤ في ٢٠٠٣، الذي أسس بموجبه صندوق تنمية العراق الذي توضع فيه العائدات المالية من الصادرات النفطية بحساب باسم البنك المركزي العراقي في البنك الفيدرالي الامريكي ، حيث ان أسعار النفط على طول الخط هي أكثر من السعر التخميني للموازنات العامة للدولة ما يجعل فائضاً متحققاً بحكم الواقع .

ولكن هذا الفائض لم تتحدث عنه الحكومات المتعاقبة ولم تفصح عن مصير الاموال الفائضة حتى وان كانت في إطار صندوق تنمية العراق ، حيث لم نتعرف على المسوغات الحقيقية وهي سابقة خطيرة ان يجري التعامل بالمال العام بهذه الطريقة ، ذلك ان الجمهور لم يعد مكبلاً كما كان في السابق ، وعلى الجهات التنفيذية والتشريعية على حد سواء ان تعتمد مبدأ الافصاح والشفافية بشكل يجعل الجمهور مطلعاً عن كثب على طريقة إدارة الأموال العامة في وقت يشوب المشهد العام لغطاً كبيراً عن ضياع وهدر الكثير من أموال العراق المتحققة من مصدر وحيد وهو النفط سواءً أكانت في عهد الحاكم الأمريكي المدني السابق للعراق بول بريمير أو في عهد الحكومات التي تعاقبت على الحكم بعده في ظل اقتصاد مازال يحبو وهو مسور باختلالات هيكلية وبنيوية ومشكلات لم تضع لها الحكومة علاجات ناجعة .

الفائض الذي ليس لأحد أن يتغاضى عنه والذي لم يعرف مصيره لحد اللحظة يرى كثير من الخبراء انه يذهب إلى سد العجز المستمر للموازنات خلال السنوات الأخيرة ، إلا أن ذلك لم تصرح به الحكومة بشكل واضح ما يجعل أن هنالك ضبابية في هذا الاتجاه .

ونرى أن هذا الفائض يفترض ان يتجه الى تنفيذ المشاريع الإستراتيجية ممن هي خارج الموازنات الاستثمارية السنوية وكذلك المدرجة ضمن الخطة التنموية الخمسية وبشكل تصاعدي وبأولويات تتعلق بالحاجة الملحة ، ودعم الموازنة الاستثمارية وجعلها موازية للموازنة التشغيلية والعمل بالتركيز على القطاعات الإنتاجية والاستثمار وتفعيل القطاع الخاص، سعياً لخلق دورة اقتصادية فاعلة تجعل من الموازنة العامة تنفتح على مصادر تمويل عدة والتخلص من الوثنية النفطية .

ويمكن أن تترجم هذه التبويبات على شكل موازنة تكميلية أولاً ومن ثم الاتجاه الى المشاريع الإستراتيجية التي نوهنا بها ، وبشكل معلن وواضح للجميع وإتباع سياسة استثمارية مثلى وللقطاعات الاقتصادية كافة في وقت لابد من تطوير الصناعة الاستخراجية النفطية، سعياً لتحقيق فائض مالي يتناسب والحاجة الطبيعية للمشاريع . ولكن الهاجس الاكبر ان تذهب هذه العائدات سدى من دون استثمار حقيقي لها وتحويلها على شكل مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات بشكل يتحسسها المواطن الذي مازال ينظر اليه مالكاً لثروة نفطية هائلة من دون جدوى .

دعوة الشركات المحلية للمساهمة في الجولة الرابعة

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

دعا الباحث الاقتصادي في معهد العراق للطاقة حسين نجم الى مشاركة الشركات العراقية في جولات التراخيص الرابعة، مشيراً الى إن الاستمرار في استثمار الطاقة من قبل المستثمر الأجنبي سيرهق العراق مستقبلاً في حال تطوير الإنتاج.

واوضح نجم لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : نحن مع جولات التراخيص الرابعة ولكن من الضروري تنمية القطاع الخاص للنفط العراقي وإعطائه فرصة للمنافسة أمام الشركات العالمية وخصوصاً بعد أن اثبت جدارته في اقليم كردستان، وإن الاستمرار بتحكم المستثمر الأجنبي لقطاع الطاقة في العراق سيؤدي الى تقادم القدرات الوطنية العراقية، بالإضافة الى انها سترهق العراق مستقبلاً في حال تطوير الانتاج".

ودعا نجم الى مشاركة الشركات المتوسطة وعدم التركيز على الشركات العملاقة فقط، فمن الضروري الاعتماد على الشركات المحلية والمتوسطة التابعة للقطاع النفطي كما هو موجود في الكويت والسعودية وهذا ما سيرفع القدرات داخل البلاد".

و دعت لجنة الطاقة والنفط البرلمانية في وقت سابق وزارة النفط الى إرسال نسخ من عقود جولات التراخيص الثلاث لأنها تعتبر نافذة المفعول ما لم تتم المصادقة عليها من البرلمان، مشيراً الى إنه في حال تم تشريع قانون النفط والغاز سيتم تحديد دور الحكومة المركزية وصلاحية الوزارة والمحافظات والأقاليم المنتجة للنفط .

خبراء: استيراد المركبات يرفع مستوى التضخم بنسبة ٣,٩%

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

اعتبر عدد من الخبراء أن استمرار استيراد المركبات من دون آليات محددة تسهم في رفع مستوى التضخم في البلاد.

وقال المدير التنفيذي لمنظمة دعم التجارة المحلية بهاء الشكرجي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "استمرار الحكومة بعدم وضع آليات لتنظيم استيراد السيارات إلى البلاد تسهم في رفع مستوى التضخم بنسبة ٣,٩٪ من قيمة التضخم السنوي".

وأضاف أن "وزارة التجارة تقوم باستيراد سيارات ذات مناشئ تعتبر في العالم من الدرجة الثالثة باسعار خيالية يدفعها العراق بالدولار". وأشار إلى ان "العراق عليه أن يضع آلية للقيام بتصنيع السيارات من خلال استغلال شركات تقوم بتدريب كوادر عراقية بهدف تقليل ارتفاع مستوى التضخم على المنظومة الاقتصادية في البلاد". بدوره، قال يونس البغدادي وهو تدريسي بكلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية لـ(آكانيوز) إن "قيام بعض رجال الاعمال ببيع سيارات بالتقسيط يؤثر على قيمة الدينار العراقي ويزيد من مشاكل استقرار السوق واسعار صرف الدينار". واوضح ان "الدينار العراقي لابد أن تتم مراعاة قيمته من خلال التبادلات التجارية وليس من خلال شراء عملة صعبة أكثر من المطلوب اذ يفترض ان يكون توازناً بين ما توفر من عملة محلية وما موجود من عملة صعبة في السوق العراقية". وقال "تشير دائرة المرور إلى دخول أكثر من ٦ ملايين سيارة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان وهذا يسبب ارباكا في إدارة السوق العراقية". من جانبه، قال المستشار الحكومي سلام القريشي لـ(آكانيوز) إن "الحكومة تدرس عددا من المقترحات بشأن ما يتعلق في استيراد السيارات الحديثة إلى البلاد والتي تركز على معالجة ما تسببه من ارتفاع في التضخم لأنها سلع استهلاكية لا تسهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية". وأضاف أن "وزارة التجارة ستقوم باتخاذ قرارات مهمة بالتنسيق مع دائرة المرور والبنك المركزي لسيطرة على ما تسببه مشاريع استيراد السيارات الحديثة من رفع مستوى التضخم في البلاد".

وتابع ان "من بين المقترحات تحديد آليات وضوابط لدخول الشركات والتي تركز على ضرورة التعامل مع شركات تنتج سيارات غير استهلاكية وذات متانة كبيرة وغير مضرة بالبيئة".

لجنة حكومية لمحاسبة الشركات.. والبورصة تدعو لتحويلها إلى مساهمة

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

شكلت وزارة الدولة لشؤون المحافظات لجنة مشتركة مع رئاسة الوزراء لمحاسبة الشركات المتلكئة في انجاز المشاريع، مبينا أن هناك أكثر من ١٠٠ مشروع تأخر إنجازه في عدد من المحافظات.

وقال وزير الدولة لشؤون المحافظات طورهان المفتي لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إنه "تم تشكيل لجنة من الوزارة ورئاسة الوزراء لزيارة المحافظات التي فيها مشاريع متلكئة"، مبينا ان "مجمل هذه المشاريع هي خدمية للوقوف على المشاكل الفنية وإيجاد حلول لها". واضاف ان "هناك أكثر من ١٠٠ مشروع متلكئ في محافظات ميسان وواسط وكركوك والديوانية، بسبب وجود مشاكل فنية وإدارية"، مبينا أن "٧٠ مشروعا منها توجد في محافظة واحدة". ويعمل في العراق عدد كبير من الشركات منذ رفع الحصار عن البلاد عقب الإطاحة بالنظام العراقي السابق في عام ٢٠٠٣. ودخلت البلاد العديد من الشركات الأجنبية للاستفادة من فرص الاستثمار ولاسيما بعد صدور قانون الاستثمار في ٢٠٠٧ والذي يمنح امتيازات للمستثمرين.

وتابع المفتي ان "المشاريع المتلكئة سوف تسحب من الشركات المكلفة بتنفيذها وتحال إلى شركات أخرى أو الوصول إلى قرار قطعي مع الشركات المتلكئة لانجاز المشاريع وفق جدول زمني محدد".

وأكد بالقول أن "هناك مشاريع متلكئة منذ العام ٢٠٠٧".

ويعاني العراق من بنية تحتية متهالكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طويلة من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. في غضون ذلك، دعا سوق العراق للاوراق المالية كافة الشركات غير المساهمة والبالغ عددها(٢٠)شركة لتقديم طلب في البورصة بموجب المعايير الخاصة للإدراج، مشيراً الى إن السوق يتابع آلية تحول شركات الهاتف النقال الى شركات مساهمة.

واوضح المدير التنفيذي لسوق العراق للاوراق المالية طه احمد عبد السلام لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : وجه سوق العراق للأوراق المالية خطاب لكافة الشركات غير المدرجة والتي عددها(٢٠) شركة مساهمة لتقديم طلب إدراجها في البورصة بموجب المعايير الخاصة بالإدراج، الا أن البورصة ملزمة بتقييم اداء الشركة التي ترغب بالادراج قبل اصدار قرار الموافقة عليها، وأن هذه الشركات تقوم بتقديم متطلبات ادراجها وفقاً لتعليمات الادراج ويتم الاطلاع عليها من مركزها المالي لعام٢٠١٢ لغرض القبول".

الحكومة تعدّل صفقة الغاز مع شل بقيمة ١٧,٥ مليار دولار

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

يجري مجلس الوزراء بعض التعديلات على صفقة الغاز الطبيعي مع شركة شل الهولندية .

وأكد المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ علي هامش مؤتمر التعدين العراقي الذي اقيم في لندن مؤخرا انه لا تزال هناك بعض القضايا الداخلية ، ولكن الاتفاق النهائي سيتم قريبا في مجلس الوزراء .

وقال انه بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من المفاوضات والدراسات والمراجعات للمشروع ، تم التوقيع بالأحرف الأولى على العقد مع شل وميتسوبيشي اليابانية في ١١ تموز من العام الحالي .

من جانبه، قال احمد الشماع وكيل وزير النفط والمفاوض العراقي الرئيسي لهذا المشروع ، انه تم تعديل المشروع المشترك ليصبح اكثر ملائمة للجانب العراقي .

واضاف الشماع : انه يعتقد ان الصفقة يجب ان تمر عبر مجلس الوزراء قريبا مؤكداً وجود الكثير لتمهيد الطريق باستخدام أساليب غير أخلاقية " لعرقلة المشروع الذي يوفر الاحتياجات الضرورية للعراق من الغاز المسال والعائدات المالية.

وتابع ان هدف الحكومة الآن هو الحصول على صفقة أفضل لتوفير احتياجات العراقيين من الغاز والطاقة .مشيرا إلى ان مشروع غاز البصرة يقدم المرونة الكافية لتوفير كميات الغاز التي يحتاجها السوق المحلي في العراق ، اضافة الى تنويع موارد الدخل الاقتصادي لتقليل العبء على الحكومة .

وينتج العراق حاليا نحو ٢ مليار قدم مكعب يوميا من الغاز المصاحب من المشاريع التي تديرها بي بي في الرميلة ،و اكسون موبيل في غرب القرنة ١ وشركة ايني الايطالية في الزبير و وخصصت لشركة غاز البصرة – (BGC) – التي تمتلك شل ٤٤ ٪ ، وفي اليابان ميتسوبيشي ٥ ٪ ، ويمتلك العراق نسبة ٥١ ٪.

وقال الشماع: إن علينا مواجهة أولئك الذين ينتقدون هذه الصفقة التي يجري التفاوض بشأنها مباشرة بإعادة بناء مرافق مشروعات الغاز التي كانت مهملة خلال عقود من العقوبات والحروب ، ووقف حرق نحو ٧٠٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز من حقول النفط.

وبين ان صناعة الغاز لدينا هي في حالة سيئة ، وتحتاج إلى شريك قوي لتطويرها حسب المعايير الدولية مؤكدا عدم وجود لاعب اخر لديه وجود هاما في المنطقة أفضل من شل .

وقال انه سوف يتم منح شركة غاز البصرة BGC الضوء الاخضر بالمضي قدما ، في مشروع تجميع الغاز ووقف حرقه في الهواء بنحو ٣٥٠ MMcf / ورفع القدرة الإنتاجية الشاملة إلى ١ مليار قدم مكعب من الغاز يوميا .

خريطة استثمارية زراعية جديدة

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أنجزت وزارة الزراعة الخريطة الاستثمارية الزراعية لتحسين وتطوير العمل الاستثماري في مجال الزراعة.

وقال الوكيل الإداري والمالي للوزارة غازي راضي العبودي إن الخريطة تعد إنجازا في مجال الاستثمار الزراعي، وتتضمن معلومات وافية ودقيقة عن كل ما تحتاج له الشركات الاستثمارية والمستثمرون.

واضاف : أن هذه الخريطة توضح الأراضي المهيأة للاستثمار الزراعي، ونوع الاستثمار المطلوب (نباتي – حيواني)، ومدى توفر مصادر المياه والأيدي العاملة والطبيعة الطوبوغرافية للأرض والمناخية والمعلومات الأخرى التي يحتاج لها المستثمر.

وأوضح العبودي أن هذه الخارطة ستتم طباعتها بشكل يتناسب وأهميتها، ومن ثم يتم توزيعها على الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في عموم المحافظات ومجالس المحافظات والشركات والهيئات ومديريات الزراعة كافة والجهات ذات العلاقة .وستقوم الهيئة العامة لتنظيم الاستثمارات الزراعية إحدى هيئات وزارة الزراعة بالتنسيق مع هذه الجهات ذات العلاقة ،بالعمل على جذب الشركات الاستثمارية والمستثمرين من اجل تطوير واقع الاستثمار الزراعي في العراق .

وعلى صعيد ذي صلة، شهدت المحاصيل الثانوية والخضروات انخفاضا في إنتاجها وشحة في معروضها خلال العام الماضي ٢٠١٠ .